الأمم المتحدة

A/C.4/72/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
1 November 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد المحمود (نائب الرئيس) . . . . . (الإمارات العربية المتحدة)

المحتويات

البند ٥٠ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-19294 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، تولى السيد المحمود (الإمارات العربية المتحدة)، نائبُ الرئيس، رئاسةَ الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٩.

البند ٥٠ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/72/226 و A/C.4/72/L.12)

١ - **السيد زويف** (الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام): قال إن فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام يعمل مع آليات التنسيق الإنسانية الأخرى مثل المجموعة العالمية للحماية من أجل تحسين الاتساق في الإجراءات المتعلقة بالألغام وتعزيز أثرها. وتمشيا مع الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تحسين أوجه التآزر بين مختلف ركائز الأمم المتحدة، أُدرجت الإجراءات المتعلقة بالألغام بوصفها عنصرا أساسيا في الجهود الدولية المتصلة بحالات الطوارئ الإنسانية، وبناء السلام، وحفظ السلام، ومنع نشوب النزاعات، وحقوق الإنسان، والتنمية.

٢ - وأضاف قائلا إن عام ٢٠١٧ يصادف مرور ٢٠ عاما على اعتماد اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (المشار إليها فيما يلي باسم اتفاقية حظر الألغام)، وإنشاء دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبدء عمل فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام. وخلال تلك الفترة، أُحرز تقدم كبير بفضل الشراكات الفعالة في ما بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وأشار إلى أن نطاق الانضمام إلى الاتفاقية قد توسّع ليشمل ما مجموعه ١٦٢ دولة طرفا؛ ودُمّر أكثر من ٥١ مليون لغم من مخزون الألغام المضادة للأفراد؛ وأوفت ٣٠ دولة طرفا بالتزاماتها المتعلقة بإزالة الألغام؛ وانخفض عدد الخسائر في الأرواح الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد انخفاضا كبيرا، ولا سيما في كولومبيا وأفغانستان.

٣ - ومضى يقول إنه يقدّر ما أبدته دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من روح القيادة والابتكار والإبداع على الصعيد العالمي، ويقدّر دورها الرئيسي في زيادة التقيد العالمي بمعايير الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتكييف هذه المعايير لتوائم تطور الأساليب والوسائل التي تستخدمها الأطراف في النزاعات، بسبل منها القيام مؤخرا بتحديث سياسة الأمم المتحدة بشأن مساعدة الضحايا فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام والتحديث الذي تقوم به حاليا للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد أسهم التطبيق المنهجي لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، في كل دولة معنية على حدة، في إحراز التقدم أيضا، إذ تحقق برامج الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مستويات عالية من التقيد بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمراعاة الاعتبارات الجنسانية في برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، حيث استمر ارتفاع عدد النساء العاملات في هذا القطاع.

٤ - وتابع يقول إنه على الرغم من ذلك التقدم المحرز، ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود الدولية لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع؛ وللتنسيق والشراكات دور أساسي في كفالة فعالية تلك الجهود. ولاحظ بارتياح الإشارة في مشروع القرار إلى إزالة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لأغراض إنسانية نظرا لتحول النزاعات الحديثة على نحو متزايد إلى حروب حضرية، وأكد أن الإجراءات المتعلقة بالألغام تؤدي دورا حاسما في تمكين العمل الإنساني وبناء السلام وتعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥ - وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة حققت نتائج ملحوظة من خلال ما تضطلع به من برامج للإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك إزالة الألغام من الأراضي الملوثة؛ وإزالة أخطار المتفجرات من المستشفيات والمدارس والأسواق؛ ومساعدة الضحايا؛ وتثقيف الجمهور بشأن المخاطر؛ ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا؛ ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي؛ واستعادة الخدمات الأساسية وإصلاح البنى التحتية في المناطق المتضررة. وأردف قائلا إن الأمم المتحدة كيّفت انتشارها أيضا حسب الطابع المتغير للنزاعات.

٦ - وختم كلامه بالقول إنه على الرغم من أن الانخفاض المسجل مؤخرا في عدد الخسائر في الأرواح من جراء الألغام المضادة للأفراد أمر يستحق الثناء، إلا أنه من المهم أيضا ملاحظة أن الأمم المتحدة قد سجلت زيادة بلغت نسبتها ٤٠ في المائة في الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وقال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يتجنب التهاون في هذا الأمر ويركّز على تعزيز شراكات أقوى وتوثيق التعاون مع جميع أصحاب المصلحة، بالاعتماد على مساهمات مالية منتظمة تُدفع في موعدها المقرر وتستمر على مدى سنوات متعددة - حيثما أمكن ذلك. ومن شأن هذه الجهود أن تحقق عوائد

استثمارية استثنائية: إذ سيتم إنقاذ الأرواح وإعادة بناء المجتمعات المحلية وإعادة البلدان إلى مسارها نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام المستدام.

٧ - **السيد دياز كاراسو** (مراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: البوسنة والهرسك؛ هذا بالإضافة إلى أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وأيسلندا وجورجيا وجمهورية مولدوفا والنرويج وليختنشتاين، فقال إن بلدان الاتحاد الأوروبي متحدة في التزامها الجماعي بالهدف المتمثل في إقامة عالم خالٍ من خطر الألغام المضادة للأفراد. وأضاف قائلا إن كل الأعضاء البالغ عددهم ٢٨ عضوا هي دولٌ أطرافٌ في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛ وأشار إلى أن جميع دول الاتحاد الأوروبي قد شاركت في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة المتعلق بتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٨ - واستطرد قائلاً إن المساهمة المقدمة من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تزيد على ثلث المساعدة المالية العالمية التي قُدّمت للإجراءات المتعلقة بالألغام مما يجعل الاتحاد الأوروبي المتبرع الأول في هذا الصدد. ويمكن أن تساهم المساعدة المقدمة من الجهات الفاعلة الدولية الأخرى في زيادة أثر هذا الدعم. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز الشراكات في ما بين الدول والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية المعنية.

٩ - قال إنه يرحب بمشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/C.4/72/L.12) ودعا إلى اعتماده بتوافق الآراء. وأضاف قائلا إن هذا القرار حيوي في إعادة تأكيد الإطار المعياري لأنشطة الأمم المتحدة في ما يخص الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام. وأشار إلى أن وفد بلده يعرب عن ارتياحه إزاء تعزيز البعد الإنساني لمشروع القرار، ومراعاة الاحتياجات المحددة للّاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. واختتم كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحّب أيضا بتبسيط القرار، وتعزيز وضوح مصطلحاته، والاعتراف بمساهمة الإجراءات المتعلقة بالألغام في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وبدعوة الدول الأعضاء إلى الوفاء بالالتزامات الدولية المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

١٠ - **السيد فينيد** (بولندا): قدّم مشروع القرار، فقال إن الغرض الرئيسي منه هو التعبير عن دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الأخرى في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن امتنانه لمقدمي مشروع القرار واعترف بالإسهامات البناءة التي قدّمتها جميع الوفود التي شاركت في عملية التشاور.

١١ - ومضى يقول إن مشروع القرار يعكس الاتجاهات الحالية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، التي تشمل انخفاض الوفيات والإصابات الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد، تقابله زيادة الخسائر في الأرواح بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وبالإضافة إلى ذلك، تم تبسيط المصطلحات المستخدمة في مشروع القرار فيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة ابتغاء زيادة الوضوح وتمتين البعد الإنساني للنص. وأردف قائلا إنها المرة الأولى التي يدعو فيها مشروع القرار الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويشير المشروع أيضا إلى إسهام الإجراءات المتعلقة بالألغام في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والجهود التي تضطلع بها مختلف الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد العالمي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

١٢ - واختتم بالقول إنه بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لكل من اتفاقية حظر الألغام وإنشاء دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، يهنّئ الدائرة على عملها الهام ويقرّ بالإسهامات الكبيرة التي قدمتها مديرة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، السيدة أنييس ماركايّو، وفريقها من الخبراء، في المشاورات المعقودة بشأن مشروع القرار. ويشكر أيضا أمانة اللجنة الرابعة لما قدمته من إرشادات مهنية أثناء المشاورات، وأعرب عن أمله في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

١٣ - **السيد ديفاهستين نا أيوتاي** (تايلند): قال إن الإجراءات المتعلقة بالألغام عنصر أساسي من عناصر عمل الأمم المتحدة يشمل عدة قطاعات. وقال إن وفد بلده يثني على المنظمة لما أُحرز من تقدم في إطار استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، ولا سيما فيما يتعلق بالتوعية بمخاطرها، ويعرب عن ثقته في أن استمرار تنفيذ الاستراتيجية، استنادا إلى النهج المرتكز على الأشخاص، سيفضي إلى تحقيق نتائج مجدية ودائمة.

١٤ - ومضى يقول إن تايلند، بوصفها من أوائل البلدان التي صدّقت على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في عام ١٩٩٩، تظل ملتزمة بتحقيق الهدف المتمثل في تخفيض عدد الضحايا إلى الصفر وتطهير البلد تماما من الألغام. فخلال العقدين الأخيرين، بذلت حكومة بلده جهودا شاملة ومتواصلة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية،

وتبرعت بمبلغ ٠٠٠ ١٠ فرنك سويسري سنويا بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩ لدعم إحراز تقدم في إطار الاتفاقية. وأردف قائلا إن المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام قد طهّر أكثر من ١٠٠ ٢ كيلومتر مربع من الأراضي الملوثة على مدى ١٦ عاما، حيث أحرز تقدما كبيرا باستخدام تقنية الإفراج عن الأراضي وهو ملتزم بإتمام تطهير المناطق الملوثة المتبقية البالغة مساحتها ٤٣٠ كيلومترا مربعا في أسرع وقت ممكن. وقال إن تايلند تدعو جميع الدول إلى تأييد اقتراحها الداعي إلى تمديد الموعد النهائي لإزالة الألغام، الذي سيُنظر فيه في الاجتماع السادس عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام الذي سيُعقد في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٥ - واستطرد قائلاً إنه تمشيا مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أُدمجت البرامج الوطنية لتقديم الدعم لضحايا الألغام في الإطار القانوني المتعلِّق بالأشخاص ذوي الإعاقة ونُفّذت من خلال مخطط لتغطية نفقات الرعاية الصحية للجميع. وتابع قائلا إن حكومة تايلند قد عملت بشكل وثيق مع القرى والمدارس المحلية من أجل تعزيز التثقيف في مجال مخاطر الألغام، أثناء توليه رئاسة اللجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا وإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي في عام ٢٠١٦، اضطلع بدور قيادي في عملية وضع التوجيهات المتعلقة بتقديم التقارير عن مساعدة الضحايا بموجب الاتفاقية، ودعا إلى ترجمة التوجيهات إلى اللغتين الفرنسية والإسبانية.

١٦ - واختتم قائلا إن تايلند، التي تقدمت بطلب العضوية إلى اللجنة المعنية بتعزيز التعاون والمساعدة في إطار اتفاقية حظر الألغام للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، تؤيّد بشدة بذل جهود جماعية بغية إنهاء المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد وتحقيق عالم خال من تهديد الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

١٧ - **السيد الشندويلي** (مصر): قال إن وفد بلده يقدم تعازيه الخالصة لحكومة وشعب الولايات المتحدة للهجوم الإرهابي الجبان الذي وقع في اليوم السابق في نيويورك، ولدولتَي الأرجنتين وبلجيكا، حكومة وشعبا، اللتين أُفيد عن إصابة مواطنيهما أثناء الهجوم.

١٨ - ومضى يقول إن مصر، التي يوجد في أراضيها ما يزيد على ٢٠ في المائة من مجموع الألغام الأرضية في العالم، تدرك تماما التداعيات الإنسانية المرتبطة بإنتاج الألغام المضادة للأفراد ونقلها واستعمالها، وقد طبقت وقفا طوعيا على نقلها إلى أي دولة أخرى منذ عام ١٩٨٤ وعلى إنتاجها منذ عام ١٩٨٨. وهي تواصل المضي قدما في جهود التعاون الدولية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك الجهود المبذولة في سياق دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأردف قائلا إن الحكومة المصرية بذلت جهودا كبيرة من أجل إزالة الألغام الأرضية في المناطق المتضررة في البلد، بما في ذلك في منطقة العلمين الشمالية الغربية، ولكنها تفتقر إلى إمكانية الحصول على التكنولوجيات المتقدمة في مجال كشف الألغام وتطهيرها، وهي تكنولوجيات لا بد منها لإحراز تقدّم أسرع في إزالة الألغام. ولذلك، تدعو حكومة مصر إلى التعاون وتقديم المساعدة على الصعيد الدولي لتمكينها من الحصول على المعدات التكنولوجية اللازمة لإزالة ملايين الألغام من البلد، وهي ألغام لا تشكل تهديدا خطيرا على المواطنين المصريين المقيمين في المناطق المتضررة فحسب، بل تعوق أيضا التنمية الاقتصادية والصناعية والزراعية والتنمية الاجتماعية.

١٩ - وختم كلامه قائلا إن وفد مصر، وإن كان قد شارك بصورة بناءة في المفاوضات التي أفضت إلى التوقيع على اتفاقية حظر الألغام، فإنه يعرب عن أسفه لأن النص النهائي لم يتصدّ للعديد من الشواغل الرئيسية التي أعربت عنها مصر، ولا سيما في ما يخص عدم الاعتراف بمسؤولية الدول عن إزالة الألغام التي وُضعت في الأراضي المصرية وإدراج إطار زمني لإزالة الألغام قصير للغاية يصعب على بلد مثل مصر أن تتقيّد به.

٢٠ - **السيد سامونتي** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة قد اضطلعا بعمل حاسم الأهمية يستحق الثناء في سبيل الحد من الأخطار التي تشكلها المتفجرات من مخلفات الحرب. وانتقل إلى الكلام عن بلده فقال إن الملايين من الذخائر التي أُسقطت خلال حرب الهند الصينية ما فتئت تقتل وتشوه الأبرياء وتعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى موارد أكثر بكثير، ليس لإزالة تلك المخلفات فحسب، وإنما أيضا للاضطلاع بحملات للتوعية العامة وتقديم المساعدة للضحايا.

٢١ - وأردف قائلا إنه منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، انخرطت حكومته في أنشطة تعاون متعددة الأطراف مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء إنمائيين آخرين من أجل إزالة الذخائر غير المنفجرة. وعملت أيضا مع منظمات غير حكومية وشركات خاصة، وشاركت في التعاون الثنائي مع بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والنرويج والصين والهند لمعالجة مسألة الذخائر

غير المنفجرة عن طريق إجراءات المسح وعمليات التطهير وبرامج التوعية بمخاطر الألغام ومساعدة الضحايا والتدريب.

٢٢ - وختم بالقول إن وفد بلده يعرب عن امتنانه لجميع البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على ما تقدمه من دعم ومساعدة وتعاون في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأعرب عن أمله في استمرار هذه المساعدة، بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلده والإسهام في تنفيذ المبادرات الإنمائية العالمية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٣ - **السيد ميزوموتو** (اليابان): قال إن وفد بلده يعرب عن أعمق مشاعر التعاطف مع جميع المدنيين الأبرياء الذين شُوّهوا أو قُتلوا من جراء المتفجرات، وأشاد بشجاعة ومهنية جميع العاملين في مجال إزالة الألغام. وأضاف قائلا إن اليابان تؤيد بقوة مشروع القرار وأعرب عن أمله في أن يُعتمد بتوافق الآراء.

٢٤ - ومضى يقول إنه وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في تنفيذ اتفاقية أوتاوا منذ توقيعها التاريخي عام ١٩٩٧، فإن اتساع رقعة الأزمات الأمنية العالمية وتنوّع الأجهزة المتفجرة يعني أن التهديدات التي تشكّلها المتفجرات هي أبعد ما تكون عن التراجع؛ وينبغي، على وجه الخصوص، اتخاذ تدابير عاجلة للتصدي لمسألة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، باعتبارها السبب الرئيسي حاليا لسقوط ضحايا من جراء الألغام الأرضية في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

٢٥ - ومضى يقول إنه إلى جانب اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٦٥ (٢٠١٧) وحلول الذكرى السنوية العشرين لتوقيع اتفاقية حظر الألغام، يتيح مشروع القرار فرصة لإيجاد زخم جديد في الجهود الجماعية المبذولة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. لما كانت الإجراءات المتعلقة بالألغام عنصرا أساسيا من عناصر العمل الإنساني يشمل عدة قطاعات، فإن نجاحها شرط مسبق لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة؛ ولهذا السبب، وضعت اليابان الإجراءات المتعلقة بالألغام في قائمة أولوياتها الدبلوماسية. وأردف قائلا إن مساهمة اليابان في الجهود الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام قد بلغت ٢٦٣ مليون دولار في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥، وهي ثاني أكبر مساهمة في هذا المجال، وقد عملت اليابان أيضا بشكل وثيق مع الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام كجزء من جهودها لمكافحة الألغام في الشرق الأوسط وأفريقيا.

٢٦ - واختتم كلامه قائلا إن حكومة اليابان تدعو إلى تعزيز التعاون الثلاثي، وتقديم دعم شامل للضحايا، والتوعية بالمخاطر، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في هذا المجال، وترسيخ مجموعة واسعة من الشراكات، بوصف هذه العوامل عوامل رئيسية في تعزيز الإجراءات الفعالة المتعلقة بالألغام، وهي مقتنعة بأن مشروع القرار يعترف تماما بجميع هذه العناصر. وستواصل اليابان الاضطلاع بدور نشط في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بغية تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥، على النحو المتعهد به في اتفاقية حظر الألغام.

٢٧ - **السيد شولتز** (ألمانيا): قال إن اتفاقية حظر الألغام قد مكّنت من إحراز تقدم كبير في الإجراءات المتعلقة بالألغام على مدى العقدين الماضيين: فقد دُمّر ٥١ مليون لغم مضاد للأفراد؛ وانخفضت المخزونات العالمية إلى ما دون ٥٠ مليون لغم؛ وأصبحت تجارة الألغام المضادة للأفراد المنتجة صناعيا شبه متوقفة؛ وكفّت ٤١ دولة عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد بصورة تامة، بما في ذلك أربع دول غير أطراف في الاتفاقية؛ وارتفع عدد الدول الأطراف في الاتفاقية من ١٢٢ إلى ١٦٢ دولة.

٢٨ - وتابع يقول إن ألمانيا قد ركزت، أثناء رئاستها لهيئة اتفاقية الذخائر العنقودية في عام ٢٠١٦، على وضع استراتيجيات خاصة ببلدان معينة والشروع في حوار مع البلدان التي لم توقّع على الاتفاقية بعد. وقال إن حكومة بلده فخورة بأن تكون واحدة من أكبر المساهمين في العالم في تمويل الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام، فقد زادت مساهمتها السنوية إلى ٣٢ مليون يورو في عام ٢٠١٦، ولكنه أقر بأنه لا يزال يتعيّن القيام بالكثير من العمل للتخلص من التلوث الذي خلفته النزاعات التاريخية ونجم أيضا عن النزاعات الحالية في بلدان مثل العراق وسوريا واليمن وأوكرانيا. وبما أن جلّ التلوث الناتج من هذه النزاعات الأخيرة تعزى أساسا إلى الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك الألغام الأرضية والأفخاخ المتفجرة اليدوية الصنع، يسر ألمانيا أن يشير مشروع القرار إلى الدور المركزي للإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام في معالجة هذا التلوث في بيئات ما بعد النزاع، وستواصل دعمها للإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام وجهودها الرامية إلى تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة.

٢٩ - **السيد غرانت** (كندا): قال إنه لا يزال يتعين عمل الكثير لتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام بحلول عام

٢٠٢٥، حسبما حدده المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، الذي عُقد في مابوتو عام ٢٠١٤. فبالإضافة إلى التلوث الكبير الذي خلفته النزاعات السابقة، استمر حدوث تلويث جديد، نجم في جزء كبير منه عن أنشطة الجهات الفاعلة من غير الدول التي غالبا ما تستخدم الألغام المضادة للأفراد اليدوية الصنع متجاهلة تماما المبادئ الإنسانية وقيمة الحياة البشرية. وإضافة إلى الخسائر البشرية التي تسببها مثل هذه الأسلحة، فإنها تعوق عودة الناس إلى ديارهم وإعادة بناء مجتمعاتهم بعد النزاع.

٣٠ - وأردف قائلا إن كندا تؤيد بقوة النهج القائم على الأدلة الذي يلبّي بفعالية احتياجات السكان المتضررين ويمنح الأولوية للمساواة بين الجنسين والإدماج؛ وتابع يقول إنه ينبغي إيلاء اعتبار خاص للحواجز المحددة التي تعترض سبل الإنعاش والاندماج والتي تواجهها الفئات الضعيفة مثل النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الناجون من الألغام المضادة للأفراد.

٣١ - وأضاف قائلا إن كندا قد ساهمت من جهتها بمبلغ ١٧,٥ دولارا مليون دولار للإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان وأوكرانيا وكولومبيا وسري لانكا والعراق، وتأكّدت من أن كل برنامج من برامجها للإجراءات المتعلقة بالألغام قد صُمّم خصيصا لتلبية الاحتياجات المحلية ونُفّذ على نحو يراعي المساواة بين الجنسين، مثل إنشاء أفرقة اتصال مجتمعي متوازنة جنسانيا وتدريب النساء على الصعيد المحلي ليكنّ جزءا من أطقم إزالة الألغام. وختم بالقول إن جميع الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب يجب أن تراعي المسائل الجنسانية والتنوع وأن توجَّه نحو إعادة بناء المجتمعات والتمكين من إحلال السلام المستدام.

٣٢ - **السيد عباني** (الجزائر): قال إن الجزائر قد صدّقت على الصكوك الدولية الرئيسية المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك اتفاقية حظر الألغام واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة)، نظرا لفداحة الدمار الذي يمكن أن تخلّفه الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، وتمسكا منها بالتزامها التاريخي الراسخ بنزع السلاح وبالقانون الدولي الإنساني.

٣٣ - وتابع قائلا إن الجزائر، وفاءً منها بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية حظر الألغام، قد بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ المرحلة الأخيرة من عملية تدمير المخزون المتبقي من الألغام المضادة للأفراد الذي تم الاحتفاظ به لأغراض تدريبية وقدره ٩٧٠ ٥ لغما مضادا للأفراد، ونفّذت أيضا خطة العمل لمساعدة الضحايا التي أيّدتها ١١ دولة طرفا في الاتفاقية. ودمّرت الجزائر، باستخدام قدراتها المحلية الخاصة، زهاء ٩ ملايين لغم وطهّرت أكثر من ٠٠٠ ٦٢ هكتار من الأراضي الزراعية والمراعي الملوثة في الفترة الممتدة بين ١٩٦٣ و ٢٠١٦، فضلا عن تنفيذ برامج إنمائية في المناطق الحدودية المتضررة. وبدأت أيضا بتنفيذ مجموعة من المشاريع التي تركّز على تقديم العلاج والمساعدة وخدمات التعليم والتمكين والإدماج الاجتماعي والمهني للناجين من الألغام وأسرهم، وهي تقدّم الدعم لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. واستطرد قائلا إن التدابير التي اتخذتها الجزائر في إطار تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تساعد أيضا على حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى ضمان حقوقهم، وتتصدى للتمييز لتمكينهم من الاندماج في المجتمع. وأعرب عن أمله في أن تحفّز الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا الصدد البلدان الأخرى على العمل صوب تحقيق الهدف الجماعي المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام، على النحو المحدد في اتفاقية حظر الألغام.

٣٤ - ومضى يقول إن تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/72/226) يتضمن إحصاءات مقلقة مفادها أن عدد ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب - وكثير منهم مدنيون - ارتفع بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ نتيجة تزايد النزاعات في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. وأضاف قائلا إن الجزائر ترحّب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها لحماية المدنيين، بسبل منها تنفيذ مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٦ الرامية إلى تعزيز سبل العيش والحد من الفقر من خلال الإجراءات المتعلقة بالألغام، والتنسيق مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من أجل تعزيز برامج مساعدة الضحايا. وأردف قائلا إنه ينبغي توسيع نطاق هذه البرامج لتشمل المزيد من البلدان والمناطق المتضررة، كما ينبغي أن تتضمن عناصر المساعدة التقنية اللازمة لبناء قدرات الدول ومساعدتها على تنفيذ اتفاقية حظر الألغام واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٥ - وواصل كلامه معربا عن ترحيب وفد بلده بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين الاتحاد الأفريقي ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في حزيران/يونيه ٢٠١٧، التي أضفت طابعا مؤسسيا على التعاون الدولي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما في تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي للإجراءات المتعلقة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأضاف قائلا إن الجزائر ترحّب أيضا بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/72/226) فيما يتعلق بمساهمة الإجراءات المتعلقة بالألغام في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعو إلى إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في جهود بناء السلام والمساعدة الإنسانية في البلدان التي تشكل فيها الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب خطرا على المواطنين.

٣٦ - واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار، ولا سيما أحكامه الرامية إلى تعزيز البعد الإنساني للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتوجّه بالشكر إلى وفد بولندا مثنيا على جهوده في إعداد مشروع القرار، وأشاد أيضا بدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وبالحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية لجهودهما في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٣٧ - **السيد بن زيتون** (ليبيا): قال إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة بلده من أجل إزالة الألغام في البلد، لا يزال الليبيون يُقتلون ويُشوّهون بسبب الألغام والمتفجرات من مخلفات الحروب، منذ الاحتلال الإيطالي الغاشم لليبيا وما تلاه من حروب تاريخية شُنت فوق أرضها ولم تكن طرفا فيها، بما فيها الحرب العالمية الثانية، وحتى الحرب الدائرة حاليا في ليبيا، حيث قتلت الألغام من المدنيين أكثر مما قتلت من المقاتلين المسلحين.

٣٨ - وتابع يقول إن وفد بلده يشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز الإجراءات المتعلقة بالألغام في ليبيا - بطرق منها توعية السكان في سرت بمخاطر الألغام عقب تحرير المدينة من سيطرة الإرهابيين، وتقديم المساعدة التقنية المتخصصة إلى السلطات الليبية فيها، والمساعدة على تطهير مستشفى ابن سينا من الألغام وإعادة تشغيله - وأعرب عن أمله في استمرار هذه المساعدة، لأن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب لا تزال تغطي مناطق واسعة من الأراضي الزراعية والمراعي في سرت وفي المناطق القريبة منها. وأشادت ليبيا أيضا بجهود دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للعمل الذي تقوم به في بنغازي، حيث لا يزال المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، معرضون للخطر بسبب الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في أعقاب كفاح المدينة المرير ضد الإرهاب.

٣٩ - وأردف قائلا إن التطورات التكنولوجية الحديثة جعلت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع - بما فيها تلك المنتجة على الأرض الليبية - فتاكة أكثر من أي وقت مضى، وقال إن وفد بلده يدعو الأمم المتحدة إلى إعداد تقرير دقيق يبيّن التطورات التكنولوجية المستخدمة في إنتاج الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لمساعدة الدول الأعضاء في منع وقوع خسائر في الأرواح من خلال أنشطة إزالة الألغام. وفي حين رحّب وفد بلده بالدعم الواسع الذي قدّمته الأمم المتحدة بالفعل إلى ليبيا في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، ختم بالقول إن وفد بلده يدعو إلى زيادة تنسيق الجهود بين دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والسلطات الليبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وإلى توفير الدعم التقني الكافي لتعزيز برامج إزالة الألغام وبرامج التوعية ووضع خرائط توضح المناطق الملوثة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

٤٠ - **السيد الحمادي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن وفد بلده يرحب بالملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/72/226) ويؤيّد التركيز على حماية المدنيين، والمساعدة الإنسانية وعودة المشردين إلى ديارهم، والدور الذي يمكن أن تؤديه الإجراءات المتعلقة بالألغام في منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام وتعزيز تدابير بناء الثقة.

٤١ - وتابع يقول إن حكومة بلده دعمت العديد من المبادرات الإقليمية والدولية في مجال إزالة الألغام كجزء من الجهود الإنسانية والإنمائية التي تقوم بها، فقد ساهمت بمبلغ قدره ٥٠ مليون دولار لبرنامج من برامج إزالة الألغام وشاركت في جهود إزالة الألغام وتثقيف العامة في لبنان، كجزء من مشروع إعمار بعد الحرب بالتعاون مع الجيش اللبناني ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، كما ساهمت بمبلغ قدره ٢٧٫٨ مليون دولار لمشروع إزالة الألغام في قندهار، بأفغانستان، مما ساهم في تحسين سلامة المواطنين، ويسّر عودة الأشخاص المشردين إلى ديارهم وأتاح إعادة استخدام الأراضي في الأنشطة الزراعية.

٤٢ - ومضى يقول إن الإمارات العربية المتحدة قد شاركت أيضا في الاجتماعات الدولية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك المؤتمر الدولي الأول لإعلان التبرعات من أجل تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والاجتماع الخامس عشر للدول

الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، اللذان عقدا في عام ٢٠١٦، وستواصل العمل مع شركائها الإقليميين والدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل حماية المدنيين والتخلص من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

٤٣ - **السيد هوانغ دا** (الصين): قال إن التعاون الدولي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام ينبغي أن يتكيّف وفقا للاحتياجات المحددة للبلدان المتضررة، وأن يهدف إلى بناء القدرات من أجل الحد من اعتماد هذه البلدان على المساعدة الخارجية، وأن يُصمّم بشكل يحقّق نتائج ملموسة من خلال أنشطة إزالة الألغام؛ وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استكشاف نهج جديدة للتعاون الدولي.

٤٤ - وتابع يقول إن الصين قد وفت بكافة التزاماتها بموجب البروتوكول المعدل الثاني الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وهي عضو نشط في فريق الخبراء التابع للأطراف المتعاقدة السامية في البرتوكول. والصين، بوصفها من البلدان المتضررة سابقا من الألغام، تدرك تماما المشاكل القائمة، وتنفّذ برنامجا دوليا منهجيا طويل الأمد لإزالة الألغام منذ عام ١٩٩٨، حيث تقدم المساعدة في شكل تمويل ومعدات ودورات تدريب لزهاء ٤٠ بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وختم بالقول إن الصين ستواصل التعاون الوثيق مع جميع الأطراف وستقدّم مزيدا من الإسهامات لمعالجة الشواغل الإنسانية التي تسببها الألغام الأرضية.

٤٥ - **السيد غالهوفر** (النمسا): قال إنه في حين حقّقت اتفاقية حظر الألغام نتائج ملحوظة حتى الآن وغيّرت جذريا التصورات المتعلقة بنزع السلاح من خلال التركيز على حماية المدنيين وعلى الفوائد الإنسانية للإجراءات المتعلقة بالألغام، إلا أن وفد بلده يشعر بقلق عميق مما أفيد عن استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد مؤخرا في ميانمار، وهي ليست دولة طرفا في الاتفاقية. وقد استوضحت حكومة النمسا، بصفتها الرئيس الحالي لهيئة الاتفاقية، حكومة ميانمار بهذا الشأن وطلبت منها النظر في استقبال بعثة دولية لتقصي الحقائق للتحقيق في هذه المسألة.

٤٦ - ومضى يقول إن اتجاهات مثيرة للقلق قد برزت أيضا، منها الارتفاع المسجّل في عدد ضحايا الألغام في عام ٢٠١٦، وهو ارتفاع يُعزى إلى حد كبير إلى تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وبمناسبة حلول الذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حظر الألغام، تحث النمسا المجتمع الدولي على العمل بحماس متجدد في سبيل تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٥. وختم كلامه بالإشارة إلى أن مشروع القرار التقليدي بشأن تنفيذ الاتفاقية (A/C.1/72/L.40) قد اتُّخذ في اليوم السابق في اللجنة الأولى للجمعية العامة، ودعا الدول إلى اعتماد مشروع القرار A/C.4/72/L.12 بتوافق الآراء على غرار السنوات السابقة.

مشروع القرار A/C.4/72/L.12: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلّقة بالألغام

٤٧ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.4/72/L.12 الذي لا تترتّب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٤٨ - **السيدة ماركايّو** (أمينة اللجنة): قالت إن الأرجنتين وألبانيا وأندورا والبوسنة والهرسك وبيرو وتايلند والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجمهورية مولدوفا والعراق وليختنشتاين والنرويج قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٤٩ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.4/72/L.12.*

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٣٢.